

الدراسة الأولى

صدمات المستقبل البيوتكنولوجى

للإنسان وصداها الاجتماعى

أثار التقدم العلمى فى مجالات العلوم الأساسية والتطبيقية عدة تساؤلات يمكن إرجاع موضوعاتها الرئيسية إلى ثلاثة : الأول يتعلق بآثار الأساليب الحديثة لهذه العلوم على حياة الإنسان ، ويدور الموضوع الثانى حول تأثير هذه الأساليب على القواعد المنظمة للأعمال التى تمس الإنسان فى حياته وجسده ، ويتعلق الموضوع الثالث بمدى شرعية الأخذ بأساليب التقدم العلمى .

وفى السنوات الأخيرة أبرزت هذه الموضوعات ، بصفة خاصة ، عدة مشاكل فى نطاق العلاقة بين فروع علمى الطب والأحياء (البيولوجيا) من ناحية وعلمى الشريعة والقانون من ناحية أخرى ، وذلك بعد أن ترتب على إكتشاف بعض الإمكانيات الحديثة فى مجال الطب والأحياء تغيير بعض المعطيات التقليدية التى تركز عليها القواعد المنظمة للأعمال التى تتصل بحياة الإنسان وجسده ، كما أن تطبيق هذه الإمكانيات على الإنسان ، أو مجرد التفكير فى ذلك ، أبرز مشاكل جديدة لم تعالجها النصوص القائمة بصفة مباشرة ، وترجع خطورة هذه المشاكل إلى أنها تتعلق بحقوق ومصالح الإنسان ، كتلك التى تتعلق بالنفس والنسل والعقل ، والتى يحظى تنظيمها بعناية الشارع ، كما أن حفظها يعد من المقاصد الأساسية للشرع ، ومن هنا جاءت أهمية الأبحاث التى توضح الحدود التى يمكن فيها تطبيق مكتسبات الطب والأحياء على الذرية الآدمية على نحو لا يخل بالقواعد الأساسية للشريعة ولا يهدر المصالح التى تدور حولها الأحكام الشرعية .

ومن يقرأ الأبحاث المتخصصة فى الهندسة الوراثية والهندسة المشيحية يدرك أن التطور المذهل للعلوم (البيولوجيا بصفة عامة وعلم الأجنة والوراثة بصفة خاصة) قد يؤدى يوماً ما إلى إحداث تغييرات جذرية فى الطبيعة البيولوجية للإنسان ، الأمر الذى يصيب إنسان هذا العصر بصدمات نفسية ، وإذا قدر للإمكانيات الطبية والبيولوجية أن تنتقل من مستوى المعمل إلى مستوى التطبيق الفعلى على الإنسان ، فإن هذا سيؤدى إلى نتائج تصيب عقل المرء بالدوار ، وسوف تقلب رأساً على عقب بعض المعطيات التقليدية التى تأسست عليها الأحكام القانونية .

سأقتصر في بحثنا الأولى هذا على إبراز المشاكل المترتبة على تعديل الطبيعة البيولوجية للإنسان عن طريق أعمال يراد منها السيطرة على توارث الإنسان وصفاته ، بحيث لا يخرج إلى الوجود إلا إنسان يصعب أن ينفذ إليه المرض ، ويتوفر له الصفات المرغوبة ، كالذكاء والخنوع بحسب الأحوال .

وأحب أن ألفت النظر منذ البداية إلى أنه ليس في مقدور أي باحث أن يفتي ، في هذه المرحلة المبذية للبحث ، بحكم شرعي مقنع مكتفياً بمجرد الإشارة إلى قواعد عامة مجردة ، فالأمر ليس بهذه البساطة ، بل إن الوصول إلى نتائج محددة ومخصصة يقتضي من جانب إستيعاب مستحدثات الطب والبيولوجيا لمعرفة مكنون كل واحد منها وخلفياتها ، ومن جانب آخر الإنقطاع على كتب الفقه الإسلامي ذات الطابع الموسوعي للبحث في كنوزها عن الجزئيات ذات الصلة بالبحث . ولا أخال إلا أننا نعلم أن مثل هذا البحث المستند إلى ذلك المنهج العلمي يتطلب تفرغاً يكاد يكون كلياً ، وما يزيدني اقتناعاً بهذه النتيجة الصعوبات التي واجهتنا والوقت الذي أنفقناه في إخراج كتابنا عن «الأحكام الشرعية للأعمال الطبية»^(١) .

وإذن سأشير إلى بعض الأمثلة لإمكانية التلاعب بالحياة الإنسانية لنذكر عن كشب حجم الإضطرابات التي ستحدثها في هيكل النظام الاجتماعي القائم وبصفة خاصة فيما يتعلق بقواعد العلاقات الأسرية ، لنبين بعد ذلك طريقة التكييف الشرعي والقانوني لمستحدثات الطب والبيولوجيا .

أولاً: تقنيات التكاثر والتحكم في توارث الإنسان :

توصل علماء الطب والبيولوجيا والكيمياء إلى إكتشاف بعض خبايا ميكانيكية الخلية الحية ، وصاغوا بعض القوانين العلمية التي تحكم عمل الشفرة الوراثية للخلية ، ثم شرعوا بعد ذلك في هندسة المستقبل الوراثي للأنواع الحية ، إما عن طريق تجزئة الخلايا (الهندسة الوراثية) وإما عن طريق إتحاد الخلايا (الهندسة المشيجية) . واستعمل العلماء هذه الطرق في التحكم في التكوين الخلقي للخلية وفي تطويرها ، فهناك ما يسمى بالتكاثر بالخلايا الجسدية ، حيث يراد العلماء الأمل في تحويل الخلية الجسدية إلى خلية جنينية يمكن لها

(١) الذي ظفر بجائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .

أن تتكاثر ، مثلها فى ذلك مثل أصلها وهو البويضة الملقحة ، وذلك بعد تخليصها من القفل الكيميائى الذى يمنعها من محاكاة أصلها . ومن بين الإستخدامات المتصورة لتقنية التكاثر بالخلايا الجسدية بعث الذات البيولوجية للإنسان ، وقوام هذا الإستخدام هو نسخ نسخة طبق الأصل من الإنسان الذى أخذت من جسده الخلية الجسدية ، ويقال إنه من الممكن تحقيق نفس الغرض حتى ولو أخذت الخلية من جثة الإنسان ما دام أن هذه الخلية ذاتها لم تمت ، وبذلك يمكن ضمان بقاء العباقة على قيد الحياة لتستفيد البشرية من علمهم .

ولا بأس من أن أذكر تطبيقاً آخر للإمكانات البيولوجية الحديثة التى ترتب عليها كسر الحدود الفاصلة بين الأنواع المختلفة للكائنات ، فمما تفتقت عنه قريحة العلماء فكرة خلط خلايا بشرية بخلايا نباتية أو حيوانية لنصل بذلك إلى الإنسان الخضرى (الكلوروفيلى) أو الإنسان المجتر ، ويستهدف العلماء من أبحاثهم هذه إنتاج سلالة بشرية جديدة يدخل فى تكوينها بعض الصفات النباتية أو الحيوانية المرغوبة كجعل الإنسان ذاتى التغذية ، يعتمد على ذاته فى غذائه كالنبات (التمثيل الضوئى) . ويفكر العلماء أيضاً فى إنتاج طراز جديد من الجنس البشرى عن طريق إستخدام طريقة التكاثر الجسدى فى تنمية الخلايا المختلطة ، وبعد التأكد من نجاح إنتاج هذا الطراز الجديد يمكن تعميمه بالطريق الطبيعى أى بالتكاثر الجنسى .

ولم يقف التلاعب بالحياة على المستوى العضوى ، بل إن الفكر العلمى الحديث يتجه إلى إبتداع طرق للتحكم فى إرادة الإنسان بأجهزة إلكترونية ، وهذا هو الإنسان الإلكترونى الذى يمكنه إشباع رغباته وحاجاته عن طريق أزرار مركبة على جسده .

ورغم ما يقال عن تكنولوجيا التكاثر من أنها ما زالت فى طور الخيال وأنها لا تعدو أن تكون حالياً مجرد أضغاث أحلام ، إلا أن إستخدامها الناجح على مستوى الحيوان والنبات شجع العلماء على التفكير فى تطبيق قوانينها العلمية على الجنس البشرى ، وما زراعة الأجنة أو طفل الأنبوب إلا تجسيد حى لطموح الإنسان فى التحكم فى خلقته وصفاته ، ولعل جهود العلماء فى هذا المضمار تجسد رغبة الإنسان فى التوصل إلى أكسير الحياة ليكرس بذلك خلوده وانتصاره على الموت، الذى هو مع ذلك سنة الله فى خلقه ، ونذكر هنا أن أحد المليونيرات الأجانب طلب إنتاج نسخة من ذاته وأبدى استعداداه لتمويل أبحاث التكاثر الجسدى ، ومثل هذا التفكير يحمل فى طياته معانى كثيرة يفهمها كل لبيب .

وإذا استطعنا بعد ذلك أن نسيطر على الدوار الذى يصيب عقل المرء لدى سماعه لمقدرات إنسان المستقبل ، فإننا سندرك أن مثل هذه الإمكانيات البيولوجية ستثير موجة من الإضطراب العارم فى النظام الاجتماعى القائم حالياً . وكل ما نستطيع أن نقدمه فى هذه المرحلة من البحث المبدئى لنتائج صدمات المستقبل البيوتكنولوجي للإنسان ، هو عبارة عن تساؤلات : كيف ستنظم العلاقة بين النسخ الجديدة التى نتجت عن طريق التكاثر الجسدى مع أبناء النسخة الأصلية الذين جاءوا بطريقة التكاثر الجنسى ، إن هذه الفكرة تصطدم بكون الموت آتياً لا محالة ، وإن من بين آثارها تعطيل أحكام الموارث ، ألم يفهم الإنسان أن التحكم فى اختيار جنس المولود سيخل بالتوازن الطبيعى الذى تكفله القدرة الإلهية ونواميسها ؟ ولا نظن أن مثل هذه النتائج كانت غائبة عن أذهان العلماء تماماً كما توقعوا احتمال خطر التشويه فى خلقة الكائن الحى المترتب على التلاعب بالخلايا الجنسية أو الجسدية .

ألم يعد الإنسان فى حاجة إلى البحث عن المودة والرحمة فى العلاقة التى يعدها الشرع ، وهى الزواج ، أساساً للتكاثر ؟ «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ» (الروم/ ٢١) . ألم يكفنا ما يعانیه إنسان هذا العصر من ويلات التمييز العنصرى والذى يستند إلى إعتبارات خارجية كاللون مثلاً حتى تخرج علينا البيولوجيا بجنس بشرى من طراز جديد ، تجتمع له بفعل مكوناته الداخلية من الصفات ما يمكن أن يتخذ أساساً لسحق ما تبقى من الجنس البشرى الحالى باعتباره من مخلوقات الماضى البالية ؟ ألم يفهم الإنسان أن تطاوله على صنع الله وغروره بعلمه الديوى قد يؤدى به - غروراً أيضاً - إلى إنكار عبوديته «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝ (٢)» (الإنسان/ ١-٢) ألم يفتن الإنسان إلى أن فكرة خلوده من الأفكار الشيطانية «فَوَسَّوْا لِلَّهِ الشَّيْطَانَ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى» (طه/ ١٢٠) .

كانت هذه مجرد أمثلة للآثار المترتبة على محاولة الإنسان السيطرة على خلقته ، وهى محاولة لو قدر لها النجاح فإنها سوف تقفز بالإنسان إلى ما يمكن تسميته بعصر دكتاتورية البيولوجيا الذى يذكرنا بالعصر الهتلرى .

ثانياً : التكيف الشرعي والقانوني لمستحدثات الطب والاحياء :

وهكذا أصبحت البيولوجيا الطبية ، بفضل التقدم العلمي ، أكثر فاعلية وأكثر طموحاً عما كان عليه الطب التقليدي ، كما أنها أضحت في نفس الوقت أكثر قدرة وأعظم خطراً . ولعلنا أدركنا مما تقدم جانباً من الإضطرابات التي تثيرها إكتشافات البيولوجيا ، وبصفة خاصة تكنولوجيا التوالد ، في محيط المبادئ التقليدية التي تجعل من حرمة النفس والجسد أحد الأركان الأساسية للنظام الإجتماعي السائد . هذه الإكتشافات التي لو تركت دون ضابط فإنها ستؤدي إلى تغيير الأعراف والأفكار والأخلاق ، لذلك يجب أن يتسلح الفقهاء لمواجهةها بحكمها الشرعي حتى لا تتعدى حدودها فتضطدم بسنة الله ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (الفتح/٢٣) ونحن مأمورون من قبل الشارع بالإبتعاد عن كل ما يخالف مبادئ الشريعة وأهدافها ﴿وَاحْذَرُوهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (المائدة/٤٩) .

وإذا كان الشرع يشجع البحث العلمي الذي يعتبر وسيلة من وسائل الكشف عن إبداع الخالق ، وبالتالي الإقرار بوحدانيته ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر/٢٨) ، إلا أن للبحث العلمي شطحات وهفوات قد لا تتفق مع الأهداف العامة للشريعة ، ويتعين من ثم تمحيص مكتسبات العلم الحديث على ضوء القواعد التي وضعها صاحب الشرع العليم بأمور مخلوقاته ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة/٤٨) ، أقول هذا لأنه إذا كانت ظروفنا الحالية قد فرضت علينا إستيراد تطبيقات العلم الحديث ، فأصبحنا تابعين لمن لا يدينون بشريعتنا ، فيتعين ألا نكون تابعين لهم فيما يتعلق بأحكام هذه التطبيقات خاصة تلك التي تتعلق بخلقه الله ﴿أَلِهَآكُمْ التَّكَثُّرُ (١) حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ (٢)﴾ (التكاثر/١-٢) .

ومن غير المعقول أن ترضخ الشريعة ، رغم ترحيبها بكل تقدم علمي لمصلحة البشرية ، للإمكانات الحديثة للعلوم التي لا يدرك إنسان هذا العصر عواقبها الوخيمة على مستقبل الجنس البشري ، في حين أن الشارع الحكيم ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (البقرة/٢٥٥) .

ورغم أن تطبيقات تكنولوجيا التكاثر على مستوى النبات والحيوان قد تكون مفيدة للإنسان ولا مانع في الشرع بالتالي من الأخذ بها ، فكل شيء في السموات والأرض سخره الله لخدمة الإنسان ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ (الحجرات/١٣) ،

إلا أن التفكير في إستخدامها على مستوى الإنسان يدعونا إلى محاولة إستنباط حكمها الشرعي حتى يتقيد الناس به بعد معرفة شروطه ، «فَإِنْ تَوَلَّوْاْ فَأَعْلَمُ أَنَّكُمْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِعَظِيمٍ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ» (المائدة/ ٤٩) . وليدرك الإنسان أن تجربته على سنة الله في خلقه ، وقدرته على تغيير الطبيعة البيولوجية للنبات أو الحيوان لا تعنى أنه قادر على التلاعب بحياة الإنسان وتغيير الطبيعة التي جبل الله عليها آدميين «حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ» (يونس/ ٢٤) . وهكذا يتبين وجه المصلحة في إبراز الحدود التي يتعين على الإنسان أن يراعيها في محاولته لتغيير ذاته وفي تقنين القيود التي ترد على إستخدامها أساليب البيوتكنولوجيا على مستوى الإنسان ، وهي قيود تكفل إنتقاء ما يحقق مصلحة البشرية كما أراد خالقها لها .

وإذا كان بحثنا المبدئي هذا لمشاكل تكنولوجيا التكاثر قد يعطى إنطباعاً بأن أساليبها محرمة في الشرع لاصطدامها ببعض أصوله ، إلا أنه من المحتمل أن يظهر بعد بحث متأن ومتعمق لمكونات هذه الأساليب وآثارها ، أن بعضها يحقق مصالح يمكن رعايتها ، متى قيد إستخدامها بشروط تكفل عدم تعارضها مع النصوص الشرعية قطعية الدلالة ، وفي تقديرى أننا في حاجة إلى مثل هذا البحث في عصر تتقدم فيه مكتسبات العلم بسرعة مذهلة ، ولا يعقل أن يترك بحث أحكامها الشرعية إلى وقت تستأثر فيه الأساليب البيوتكنولوجية بلب الإنسان فيحكم أهواءه في إستخدامها دون مراعاة لحكمها الشرعي بسبب نقاعسنا عن إبراز هذا الحكم .

ولا يجوز في رأينا ، أن نفتي بحكم لهذه الاكتشافات قبل أن نستوعب مكوناتها وآثارها، سواء المفيدة أو الضارة على حياة الإنسان ، وليس هناك أسهل من القول بحرمة كل ما هو مستحدث في مجال الطب والبيولوجيا مجرد أنه يصطدم بنتائج فكرنا البشري التقليدي ..

ولكن الصعوبة الحقيقية هي في الإستيعاب المدرك المتروى لمثل هذه الأعمال الجديدة ، ثم عرضها على أصولنا الشرعية التي لا يأتيها الباطل من بين أيديها ولا من خلفها ، وكما أن الشارع حض على إكتشاف الأسرار التي وضعها الله في خلقه «قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ» (العنكبوت/ ٢٠) فإنه يطلب منا ، بطريق التبعية ، أن نستنبط لها من

الأحكام ما يناسب المصالح أو المفسد المترتبة عليها فى حدود ما تسمح به النصوص القطعية الدلالة والأهداف العامة للشرع .

ولا يحسن امرؤ أن نتيجة الإحتكام إلى أصولنا الشرعية يمكن التوصل إليها بمجرد فتوى تصدر من هنا أو من هناك فى بضعة سطور ، إذ لا يمكن أن تكون هذه النتيجة صحيحة إذا لم تستند إلى منهج علمى ينحى العاطفة جانباً ليتصدى لصدمات المستقبل بترؤ وتعقل . وأول خطوة فى هذا العمل العلمى هى التعاون بين العلماء المتخصصين فى علوم الطب والبيولوجيا وعلوم الفقه والقانون لتبادل المعلومات وإجراء المناقشات ، ذلك أن حكم الشيء ، كما يقال ، فرع تصوره ، وبعد أن يستوعب الفقهاء أبعاد المستقبل البيوتكنولوجى للإنسان ، يمكنهم الإجتهد فى استنباط حكمها بالطرق الشرعية المعتمدة . وأحب أن أنوه هنا إلى أن البحث الجدى والمثمر عن حكم مستحدثات الطب والبيولوجيا يقتضى ، بعد التقيد بالنصوص القطعية فى كل موضع أتت فيه ، الإجتهد لا التقليد أى التقيد المطلق بآراء الفقهاء القدامى . فكما اجتهد هؤلاء بما يناسب زمانهم فمن حقنا أن نبحث بأنفسنا عن أحكام زماننا ، ما دام إجتهدنا كإجتهدهم يستند إلى قواعد مستمدة من المصادر الأصلية للشرعة الإسلامية ، ولكن هذا لا يمنع من الإسترشاد بطريقة إجتهدهم لكى نلتزم مثلهم بالقيود التى وضعتها الشرعة لإستخراج الأحكام حتى لا يصدر الرأى عن الهوى ، ومتى التزمنا بهذه القيود فمن المتصور أن يختلف رأى فقيه مقلد عن رأى فقيه مبدع ، فالأخير ، على عكس المقلد ، يستوعب المستحدثات ويتمثل مصالحها ومفاسدها ليلقى بعصارة اجتهداده. وإذا كان لكل حدث جديد فقه جديد يستند إلى أصول الشرعة ذاتها الواردة فى القرآن والسنة ، فإن الأحكام الفقهية التى هى مجرد إجتهدات وتفسيرات لما أجمل القرآن والسنة يمكن أن تتغير بتغير الزمان ولا يبقى ثابتاً إلا الأصول الأصلية للشرعة.

وبالإضافة إلى الصعوبات التى يواجهها الفقهاء المبدعون عند الإصطدام بالأفكار التقليدية ، فإن ثمة صعوبات أخرى علمية هذه المرة تقابلهم وتحتاج إلى وقت وجهد كبيرين عند محاولة رد الجزئيات والفروع الفقهية والمتعلقة بحياة الإنسان بصفة عامة والطب بصفة خاصة ، إلى قواعد كلية تكون نبراساً لهم فى الإهتمام إلى الأحكام المناسبة لمكتشفات العلوم الحديثة . وليس معنى التشديد على ضرورة توفير مناخ الحرية والأمن لإبداع الفقيه أننا ندعوه إلى تبنى كل فكرة علمية اتخذت زخرفها فى الظاهر «وإن كل

ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٣٥﴾ (الزخرف/٣٥) ، ولكن معناه تحريره من النزعة المحافظة التقليدية التي تمنعنا من إبتداع ما يلائم عصرنا من أحكام ، والتي ينبغي ألا نتقيد في خصوصها إلا بما ورد في ذلك المعين الذي لا ينضب ألا وهو القرآن والسنة ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٤٣) وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴿٤٤﴾ (الزخرف/٤٣-٤٤) ، والسؤال سيكون عن تحليل الحرام وتحريم الحلال بما لم ينزل الله به من سلطان ، الأمر الذي يتطلب منا التريث والتدقيق والإبتعاد عن التعميم حتى لا نقع في المحذور ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّا الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (١١٦) مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٧﴾ (النحل ١١٦/١١٧) ، ونود أن نوضح أخيراً أننا لم نستهدف من هذا البحث الكشف عن حكم شرعي محدد للأعمال التي تؤثر على طبيعة الإنسان البيولوجية ، فهذا أمر سابق لأوانه ويحتاج إلى سنوات وسنوات لإستيعابها وإلى جهد كبير لتمثلها وتمحيصها ، بل إن كل ما أردناه هو أن نبدي رأينا في طريقة التكييف الشرعي لمستحدثات الطب والبيولوجيا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن نؤكد أن تخلف نتاج الفقهاء عن مواجهة الوقائع الطارئة لا يرجع إلى عدم إحاطة الأصول الشرعية بهذه المستحدثات ، وإنما يعود في الحقيقة إلى طائفتين من الأسباب :

الأولى : تتعلق بطريقة تفكير الفقيه ، فهو في الغالب محافظ ويميل بطبيعته إلى تقليد من سبقوه ممن لم يمتد بهم العمر ليروا صراعات عصرنا وما بعد عصرنا ، أما الطائفة الثانية : فهي تتصل بالظروف الاجتماعية المحيطة بالفقيه والتي تمنع إبداعه الذي يحتاج ليصبح يانعا إلى الوقت والجهد والأمان ، مما قد لا تسمح به هذه الظروف .

وكلنا أمل ، في هذا الوقت الذي تتبنى فيه بعض الدول الإسلامية فكرة التقدم العلمي في إطار أصولنا الروحية ، أن نتجه إلى تكوين فقهاء متخصصين في العلوم الكونية مع توفير المناخ الملائم والمشجع لإبداعهم ، وهذا مجرد تطبيق للأسلوب الموسوعي الذي إتبعه الرواد الأوائل في فترة ازدهار الإسلام كالرازي وابن سينا (كان محيط علمهما يتناول الطب والكيمياء والفلسفة) وابن الهيثم (الذي تخصص في علوم الرياضيات والفلك والطب) .

ولنا عبرة في ابن النفيس الذي عالج في مؤلفاته ، وهي تعد من نفائس عصر النهضة

الإسلامية ، موضوعات متعددة ومتنوعة تتصل بالطب والبيولوجيا وأصول الحديث والفقه ، ومن يراجع أحد كتبه (كتاب فاضل بن ناطق أو الرسالة الكاملية فى السيرة النبوية) يجد أنه قد تعرض لأمر تدخل فيما يسمى بعلم التنبؤ المستقبلى وتصدى بأسلوب فلسفى لمصير البشرية.

ولقد أشار فى أحد فصول هذا الكتاب إلى طريقة التوالد الذاتى التلقائى وإذا كانت إشارته هذه تدرج تحت ما يسمى بالخيال العلمى ، إلا أنها تنبئ بأنه توقع احتمال التكاثر بدون اتصال جنسى ، وهذا ما يحاول علماء اليوم التوصل إليه ، ولقد حاول ابن النفيس فى رسالته الكاملية أن يثبت أن أسس العقيدة يمكن استخراجها عقلا من مكتسبات العلوم ، وهو لذلك يرى أنه لا تعارض بين الدين والعلم ، ومما له دلالة خاصة ، فيما نحن بصددده، أن ابن النفيس ، الذى عده السبكي فى طبقات الشافعية الكبرى من بين فقهاء المذهب الشافعى ، لم يكن يتقبل رأيا ممن سبقوه فى مجال الطب فضلاً عن الفقه بدون بحث وتمحيص .